الأمم المتحدة

E/CN.18/2013/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 March 2013
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة العاشرة
اسطنبول، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
الغابات والتنمية الاقتصادية

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكل من أوكرانيا وسويسرا لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثلان الدائمان لكل من أوكرانيا وسويسرا لدى الأمم المتحدة تحياتهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويتشرفان بإحالة التقرير النهائي المرفق المعنون ”الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة للبلدان في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا: منتدى لفيف“ (انظر المرفق).

وفي ضوء أهمية التقرير وأهميته بالنسبة للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال الغابات والتنمية الاقتصادية، نرجو ممتنين إصدار هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة رسمية للدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. والبلدان على استعداد كذلك لتقديم خبراتهما الفردية في مجال الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، في جلسة عامة، في إطار أحد بنود جدول أعمال تلك الدورة.

(توقيع) يوري أ. **سيرغييف**
الممثل الدائم لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بول **سيغر**
الممثل الدائم لسويسرا
لدى الأمم المتحدة

* E/CN.18/2013/1/Rev.1.

220313 200313 13-25688 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكل من أوكرانيا وسويسرا لدى الأمم المتحدة

مبادرة قطرية: "الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة للبلدان في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا: منتدى لفيف"

لفيف، ١١-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مقتطف[1]

تصدير بقلم رئيس وكالة الموارد الحرجية الحكومية في أوكرانيا (البلد المضيف)

خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقد المنتدى الدولي بشأن ''الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة'' لأوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا، في لفيف، أوكرانيا، وهي إحدى أشهر المدن الأوكرانية. وشارك في المنتدى أكثر من ١٣٠ مهنياً مختصاً في مجال الحراج من ٣٤ بلدا، بمن فيهم ممثلون من إدارات الغابات، ومنظمات علمية، وسياسيون وخبراء دوليون، لتبادل الخبرات وتحديد الفرص المتاحة لتطبيق مفهوم الاقتصاد المراعي للبيئة في قطاع الحراج.

وعمل المنتدى في كل من الجلسات العامة ومناقشات الفريق العامل مما مكّن المشاركين من الإطلاع بمزيد من العمق على مفهوم الاقتصاد المراعي للبيئة، والفرص ذات الصلة والأخطار الناشئة.

كما أتيحت للمشاركين في المنتدى فرصة الاطلاع على إدارة الغابات في أوكرانيا في المجالات التالية: الغابات القريبة من الطبيعة والخدمات الترفيهية للغابات وتجهيز الأخشاب. وقد أثنى ضيوف المنتدى كثيراً على مستوى إدارة الغابات. ومن بين أمور أخرى، أصبح منتدى لفيف المعني بالغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، بالنسبة لأوكرانيا أساساً متيناً لتعزيز قدرات ممثلي قطاع الغابات لديها وإتاحة الخبرات المتقدمة للبلدان المشاركة. كما أرسى المنتدى الأساس للعمل المثمر من أجل إدارة حوار موحد يكفل تنمية الاقتصاد المراعي للبيئة، وتعزيز التعاون المتبادل بين البلدان في المنطقة المهتمة بالتغييرات المنهجية وتطوير إدارة الغابات.

(١) يرد النص الكامل للتقرير النهائي في منشور متاح باللغتين الإنكليزية والروسية. للاطلاع على التقرير الكامل، يرجى زيارة الموقع: http://www.unece.org/forests.html.

وقُدمت النتائج الرئيسية التي تمخضت عن مناقشات الفريق العامل للمنتدى ورؤيته ورسائله لاتخاذ إجراءات للتو في إطار لجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، واجتماع لجنة الأخشاب التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبغية نشر النتائج الرئيسية للمنتدى، يجري التخطيط لعقد حدث خاص في إطار الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في تركيا.

(التوقيع) فيكتور **سيفتس**
رئيس الموارد الحرجية الحكومية
وكالة أوكرانيا

تصدير بقلم رئيس شعبة الغابات في المكتب الاتحادي للبيئة، سويسرا

إنه لمن دواعي سرورنا العميق أن تتمكن حكومتا أوكرانيا وسويسرا من المشاركة في إعداد منتدى لفيف كمبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ونشكر جميع الذين ساهموا في عقد المنتدى الذي سيكون ذا قيمة كبيرة للمنطقة بأسرها، بحسب رأينا. ومن دواعي سروري أن أعمل مع ممثلي الحكومة الأوكرانية، وكذلك مع أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة في جنيف، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في نيويورك، ووحدة الاتصال للمؤتمر الوزاري الأوروبي المعني بالغابات في مدريد. وأتوجه بالشكر الخاص إلى مديرة المنتدى، السيدة جان ماك ألبين على دعمها المتواصل الذي قدمته قبل المنتدى وخلاله على حد سواء.

ولسويسرا ثماني سنوات من الخبرة في التعاون في مشروع (FORZA) المشترك بين إدارة الغابات في أوكرانيا والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، الذي يغطي مسائل مختلفة في مجال الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة. وتشكل نتائج هذا النجاح أساسا ممتازا للتعاون لإعداد وتنفيذ حلقة العمل هذه.

ويشكل منتدى لفيف منبراً هاماً لزيادة توضيح مفهوم الاقتصاد المراعي للبيئة، وكيف يمكن للغابات أن تسهم فيه، وهل يمكن تنفيذه في بلدان المنطقة. كما ستعرض النتائج على مختلف العمليات العالمية، بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، ولجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل مساهمة إضافية لبرنامج عمل الغابات في أوروبا، وتنفيذ خطة عمل قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، التي وضعت بإشراف لجنة الأخشاب في اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الأوروبية للغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

(التوقيع) السيد رولف **مانسر**
رئيس شعبة الغابات
المكتب الاتحادي للبيئة
سويسرا

موجز تنفيذي

المعلومات الأساسية والأهداف

يعرض هذا الكتاب النتائج التي تمخض عنها منتدى لفيف بشأن الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة: الإجراءات والتحديات التي تواجه بلدان أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا، الذي عقد في لفيف، أوكرانيا، في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. واستعرض المنتدى معنى الاقتصاد المراعي للبيئة الناشئ بالنسبة للظروف الخاصة التي تحيط بالبلدان في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا، واتفق على وضع رؤية وتوجيه رسالة للمستقبل. ويمثل المنتدى مبادرة قطرية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وبسبب هيكلية المناقشة، التي استندت إلى عناصر خطة العمل في قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة، ووجهتها، فهي تشكل أيضاً مساهمة هامة في هذا العمل. ونظراً لأهمية الموضوع على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإن المنتدى يساهم أيضاً في العمل الجاري في إطار لجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا.

قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة

إن قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة هو قطاع غابات يساهم في الاقتصاد المراعي للبيئة الناشئ عن طريق تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه، يعمل على الحد إلى درجة كبيرة من المخاطر البيئية وحالات الندرة الإيكولوجية. وفي كل جانب من جوانب أنشطته، فهو يقلل من انبعاثات الكربون، ويستخدم الموارد بكفاءة تشمل المجتمع كله. وتقترح خطة العمل في قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي يجري إعدادها بقيادة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة من الأهداف والإجراءات الممكن اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف، التي يجب أن تقوم المنظمات الدولية، وحكومات الدول الأعضاء والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بتنفيذها. وقد استند المنتدى في عمله على خطة العمل.

قطاع الغابات في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا

تضم المنطقة خُمس مساحة الغابات في العالم، التي تقع معظمها في بلد واحد وهي روسيا، والتي تمثل نسبة ٩٠ في المائة من غابات المنطقة. والغطاء الحرجي في معظم آسيا الوسطى منخفض إلى درجة كبيرة. وباستثناءات قليلة، فإن قطاع الغابات لا يمثّل سوى جزء ضئيل من الاقتصاد، وتعتمد معظم البلدان على الاستيراد للحصول على منتجات الغابات.

وكانت جميع بلدان المنطقة تقريبا جزءا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو يوغوسلافيا السابقة، وهي تمر في عملية انتقال تنطوي على نتائج بعيدة الأثر على الاقتصاد والمجتمع.

وفي ما يلي المسائل الرئيسية والتحديات التي تواجه قطاع الغابات في المنطقة:

- البعد والافتقار إلى الهياكل الأساسية
- التحول والتغييرات في الهياكل والمجتمع، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الإدارة
- قطع الأشجار غير القانوني
- الافتقار إلى وظائف الحماية والتهديد بسبب تدني الغطاء الحرجي
- عدم إيلاء أولوية لقطاع الغابات في الخطط الإنمائية الوطنية.

الاستنتاجات والتوصيات

خصصت معظم فترات منتدى لفيف للعمل بشكل مفصل وحيوي في أفرقة على المستوى الإقليمي. وبالنسبة لتمثيل المشاركين، لم يتم إنشاء الفريق المقرر مبدئيا لمنطقة القوقاز وتركيا، وانقسم المشاركون إلى أربع أفرقة عمل إقليمية هي: البلقان، وأوروبا الشرقية، وشمال ووسط آسيا، وأوكرانيا. وأعدّ كل فريق استنتاجات وتوصيات في إطار أربعة مواضيع على النحو التالي:

- منتجات وصناعات الغابات المستدامة
- خدمات النظام الإيكولوجي للغابات ودور الغابات في الاقتصادات المنخفضة الكربون
- فرص العمل وكسب العيش في قطاع الغابات
- إدارة الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة

وترد في هذا الكتاب الاستنتاجات التي قدمها كل فريق من الأفرقة.

واعتمد المنتدى رؤية ورسالة تنطويان على عشر نقاط رئيسية هي:

١ - فهم القيم الحقيقية للغابات

٢ - استخدام جميع الموارد بكفاءة

٣ - استخدام الطاقة بحكمة

٤ - تقديم فرص عمل لائقة ومراعية للبيئة

٥ - التصدي للأخطار التي تهدد الغابات

٦ - تعريف مبادئ الإدارة والالتزام بها

٧ - تحديث المهارات

٨ - الابتكار وبناء الشراكات

٩ - التعاون عبر الحدود

١٠ - إثبات دور قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة

١ - مقدمة

معلومات أساسية وأهداف المنتدى

يمكن أن يسهم قطاع الغابات إسهاما كبيرا في التنمية الوطنية المستدامة في بلدان أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا. ويستطيع قطاع الغابات على نحو خاص أن يضطلع بدور قيادي ونموذجي في الاقتصاد المراعي للبيئة الناشئ في المنطقة. بيد أنه توجد تحديات كثيرة يجب تذليلها قبل التوصل إلى هذه الإمكانية. ويتمثل هدف منتدى لفيف في استكشاف التحديات والحلول الممكنة، على الصعيد الإقليمي، من خلال جمع أصحاب المصلحة وواضعي السياسات والخبراء الدوليين لتبادل الخبرات واستكشاف الفرص المتاحة لتنفيذ الاقتصاد المراعي للبيئة في قطاع الغابات في المنطقة. ويتمثل الهدف العام في إبراز مفهوم الاقتصاد المراعي للبيئة في قطاع الغابات، وجعله عملياً ومفيداً لإدارة الغابات والمجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات في بلدان أوروبا الشرقية وشمال أوروبا وآسيا الوسطى.

وفي ما يلي أهداف المنتدى المحددة:

- تبادل ومناقشة الدروس المستفادة من الخبرات الدولية والوطنية، بما في ذلك المبادرات الإقليمية الرامية إلى تنفيذ مفاهيم الاقتصاد المراعي للبيئة والاحتياجات في قطاع الغابات؛

- تعزيز فهم الاتجاهات والقضايا الرئيسية في كل من: السلع والخدمات الحرجية، وتوليد الدخل من الأنشطة القائمة على الغابات، والطلب على الطاقة بشأن الغابات، ودور الغابات في اقتصادات الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للغابات والمواضيع ذات الصلة؛

- تعزيز التعاون وتعزيز الشراكات فيما بين البلدان وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بسبب تصديها للتحديات المشتركة؛
- التوصية باتخاذ إجراءات لتعزيز السياسات والمؤسسات والممارسات المتعلقة بالغابات التي تدعم الاقتصاد المراعي للبيئة، بهدف سد الفجوة بين المناقشات النظرية الحالية والاحتياجات العملية.

ويشكل المنتدى إسهاما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وستقدم النتائج التي ستتمخض عنه، ولا سيما التوصيات، إلى المنتدى في دورته العاشرة، التي ستعقد في الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اسطنبول، وإلى جمهور أوسع في عام ٢٠١٣. وستحال أيضا إلى الحكومات الوطنية في منطقة بلدان أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا. وستتاح النتائج (التحليل والمساهمات المقدمة من المشاركين والمناقشات والتوصيات) في شكل موحد لجعلها مفيدة قدر الإمكان للمشاركين في المنتدى والجمهور الأوسع نطاقا، على مدى فترة زمنية أطول.

وستشمل هذه الإجراءات:

- تلخيص المفاهيم الرئيسية المتصلة بقطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، ولا سيما من خلال إعداد خطة عمل بشأن الموضوع الذي أعد بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة.
- وصف بإيجاز السمات الرئيسية للقطاع الحرجي في منطقة بلدان أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا
- تحديد بعض المسائل والتحديات الرئيسية في قطاع الغابات في المنطقة
- عرض نتائج الأفرقة العاملة الإقليمية الأربعة بشأن المواضيع التي جرى تناولها في المنتدى
- تقديم الرؤية والرسالة التي اتفق عليها المشاركون

مصادر البيانات ونوعيتها

يستند التحليل الوارد في الورقة إلى مصادر دولية عامة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة، باستخدام التعاريف الدولية، ولهذا السبب، فقد لا تتفق تماماً مع البيانات المنشورة على الصعيد الوطني، التي تستخدم تعاريف وطنية. والمصادر الرئيسية هي ”تقييم الموارد الحرجية العالمية لعام ٢٠١٠“ لمنظمة الأغذية والزراعة، وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة

الأغذية والزراعة[٢]. وتعرض جداول المرفق ١-٧ البيانات بحسب البلدان، ملخصة بحسب الفريق القطري في الفصل ٢. ولم تبذل أي محاولة ''لتصحيح'' البيانات المنشورة بتقديم تقديرات ذاتية، لذلك تظهر بعض الشوائب، منها الاستهلاك الذي يبدو سلبياً، في بضعة بلدان (غالباً بسبب القصور في تقديم تقارير عن بيانات الإنتاج). والبيانات ضعيفة بصورة خاصة، في مجال استخدام طاقة الأخشاب في البلدان التي يمثل فيها قطاع الغابات نسبة صغيرة جدا من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل نقص المعلومات إحدى العقبات العديدة التي تعوق الإدارة المستدامة للغابات في المنطقة.

ويُستخدم ''قطاع الغابات'' في هذا الكتاب للإشارة إلى مجموعة من الأنشطة ذات الصلة، والتي تعتمد على الغابات، من زراعة الغابات وإدارة الغابات، حتى إنتاج المنتجات الحرجية والتجارة والاستهلاك وإعادة التدوير. ومن الناحية المفاهيمية، فإن ''قطاع الغابات'' يشمل جميع الأنشطة والمهن المرتبطة بإدارة الغابات، بما في ذلك مناطق حفظ الغابات، والاستجمام والسياحة في الغابات، وتعليم وتدريب الاختصاصيين والعاملين في مجال الغابات، وتطبيق قانون الغابات، والاتصال بشأن المسائل المتعلقة بالغابات وما إلى ذلك. إلا أنه، عندما يكون من الضروري تحديد أنشطة ''قطاع الغابات''، ولا سيما ربط القطاع بالناتج المحلي الإجمالي أو بقياس العمالة أو القيمة المضافة في القطاع، فمن الضروري وصف مجموعات معينة من الأنشطة استناداً إلى الإحصاءات الرسمية. ولا يشمل تعريف ''قطاع الغابات'' المستخدم دولياً سوى العناوين التالية لنظام التصنيف الصناعي الدولي الموحد/التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية:

٠٢: الحراجة وقطع الأشجار والخدمات ذات الصلة

٢٠: تصنيع المواد الخشبية وغير الخشبية

٢١: تصنيع الورق والمنتجات الورقية.

لذلك، فإن تقديرات النشاط الاقتصادي أو العمالة في القطاع الحرجي الواردة في هذا الكتاب هي تقديرات أقل من الواقع، وإن كان من غير الممكن تقدير مدى هذا الخطأ.

(٢) تقييم الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠. ورقة عن الحراج رقم ١٦٣ لمنظمة الأغذية والزراعة. الإحصاءات متاحة لتحميلها على الموقع: http://faostat.fao.org/site/626/DesktopDefault.aspx?PageID=626#ancor.

مجموعات البلدان

قسمت بلدان المنطقة إلى أربع مجموعات قطرية، لأغراض التحليل، وهي ذات خصائص مختلفة تماما (فضلا عن وجود اختلافات كبيرة في المجموعات القطرية). وفي ما يلي المجموعات الأربع التي استخدمت في الجزء الوصفي من هذا الكتاب:

البلقان: ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، الجبل الأسود، رومانيا، صربيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

أوروبا الشرقية: بيلاروس، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، أوكرانيا.

شمال ووسط آسيا: كازاخستان، قيرغيزستان، منغوليا، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

القوقاز وتركيا: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، تركيا.

وكانت جميع البلدان في المنطقة تقريباً جزءاً من الاتحاد السوفياتي أو يوغوسلافيا السابقة، لذلك فإن سلسلة البيانات لا تبدأ إلا في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وفي بعض الحالات، لاحقاً عندما أصبحت البلدان مستقلة.

٢ - رؤية منتدى لفيف ورسائل العمل

تستند هذه الرسالة إلى مداولات منتدى لفيف والأفرقة العاملة التابعة له، وترد الاستنتاجات والتوصيات المتمخضة عنها في نتائج أعمال المنتدى، وكذلك تعليقات المشاركين بعد المنتدى. وكان المنتدى يرغب في تحديد ونقل رسالة إلى الصعيد الدولي، مثل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

مقدمة

ناقش منتدى لفيف الفرص والتحديات التي تواجه المنطقة لبلوغ الإمكانات الكاملة للغابات، ووضع الرؤية التالية. واستند المنتدى في مناقشته إلى خطة العمل بشأن قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة[٣].

وتنتقل المنطقة نحو تحقيق الإمكانيات الكاملة للغابات ودورها في التنمية الاقتصادية في سياق الاقتصاد المراعي للبيئة. ووظائف الغابات غنية ومعقدة، وتقع في صميم التنمية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وتزود الغابات الأخشاب، وتحمي التربة والمياه،

(٣) ECE/TIM/2012/10. لا تزال خطة العمل في مرحلة المشاورات.

وتخزن الكربون، وتحمي التنوع البيولوجي، وتزود منتجات الطاقة والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتساعد على منع وقوع الكوارث. وتعد الغابات في غاية الأهمية بالنسبة لرفاه الشعوب في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا وفي شتى أنحاء العالم، لأنها توفر سبل كسب العيش والعمالة.

وسيكون بوسع البلدان في المنطقة تحقيق كامل إمكانات الغابات من خلال الاستمرار في زيادة فهم الأدوار والمهام الرئيسية للغابات والأشجار خارج الغابات على نحو كامل وإدماجها في أطر الاقتصاد والتنمية، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد المراعي للبيئة، منها مثلاً بتنفيذ الإجراءات المقترحة في خطة العمل، وجعل القطاع أكثر انخفاضاً للكربون، وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد وأن يشمل المجتمع كله.

وإن المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مدعوة إلى تيسير تنفيذ الإجراءات التي حددها منتدى لفيف.

وقد صادق منتدى لفيف على الرسائل الرئيسية العشرة التالية:

١ - تجسيد القيم الحقيقية للغابات

يجب تجسيد القيمة الاقتصادية الحقيقية للغابات بما في ذلك وظائفها البيولوجية والاجتماعية، وكامل طيف أنشطة الغابات والتبادلات الاقتصادية ذات الصلة، التي تتجلى وتتكامل في عملية صنع القرار بما في ذلك من أجل الاستثمار. ويشكل تجسيد القيم غير النقدية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد المراعي للبيئة.

ومن أجل زيادة ربحية الغابات، يجب أن يستند تقييم السلع والخدمات الحرجية إلى مجموعة من البيانات والمعلومات التي تجسد جميع المهام والمنتجات والخدمات الحرجية وما يتصل بها من معاملات.

وتتضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- تحديد المعايير وجمع البيانات التي تجسد على نحو أفضل النطاق الكامل للقيم النقدية وغير النقدية للغابات ومهامها، بما في ذلك الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية وأسواقها، فضلا عن الخدمات. ثم جمع معلومات ذات نوعية عالية يمكن استخدامها كأساس لصنع القرارات. وتعد السياحة الإيكولوجية مثالاً على أحد مجالات التحسين، حيث يعكس تحسين البيانات الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية للغابات.

استخدام المعلومات التي يتم جمعها لوضع سياسات وخطط إدارة.

- استهداف الاستثمار العام والخاص لحفز الغابات وقطاع الغابات ووضع خطط إقليمية هيكلية لتحقيق الأولويات والإمكانات التي تنطوي عليها الغابات.

٢ - استخدام جميع الموارد بكفاءة

لا تزال الإمكانات الاقتصادية الكامنة الكاملة للمنتجات الحرجية غير الخشبية والوظائف الترفيهية والاجتماعية غير مستغلة. كما أن مخلفات الأخشاب والنفايات غير مستغلة جيداً. وينبغي عدم هدر فرص تحقيق الإمكانات الكاملة من المنتجات والخدمات الحرجية. وتعد هذه مساهمة حيوية في الاقتصاد المنخفض الكربون، وذلك لأن الكفاءة في استخدام الموارد تسهم في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ. ويؤدي الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية إلى التشجيع على توفير الخدمات التي غالبا ما تُهدد حالياً أو تُقدم مجاناً على حساب أصحاب الغابات وحمايتها.

ومن شأن الاستثمار في الابتكارات الحديثة والتكنولوجيات المراعية للبيئة أن يجعل الصناعة والنقل وإدارة الغابات أكثر كفاءة وأكثر قدرة على المنافسة.

وتتضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- تحديد المهام الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن توفرها الغابات، ثم وضع استراتيجيات لتطوير ودمج نظم للدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.
- الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل.

٣ - استخدام الطاقة الحكيمة

توفر الغابات مصدرا رئيسيا للطاقة المتجددة في العديد من البلدان في المنطقة، وتعد الطاقة الخشبية، في كثير من الحالات، أساسية من أجل كسب سبل العيش في المناطق الريفية، وتسهم في التخفيف من حدة الفقر. وهناك إمكانية كبيرة لتطوير التزويد بالطاقة القائمة على الأخشاب على أساس مستدام واستخدامها. إلا أنه على الرغم من أن الطاقة الخشبية، عندما تنتج بطريقة مستدامة، تكون متجددة ومتعادلة من حيث الأثر الكربوني، فإنها تقدم مساهمة كبيرة في الاقتصاد المراعي للبيئة، وينبغي ألا يكون إنتاج واستخدام الطاقة الخشبية على حساب المهام الأساسية للغابات.

لذلك، ينبغي النظر في التضارب بشأن استخدامات الأخشاب الأخرى، فضلا عن ندرة الموارد، عند تحديد إلى أي مدى ينبغي استخدام الموارد الحرجية من أجل الطاقة.

وينبغي التشجيع على استخدام الطاقة من الأخشاب غير المطلوبة كمواد خام.

وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- وضع سياسات تتعلق بالطاقة الوطنية، بما في ذلك إطار الطاقة الخشبية، وكفالة التطرق إلى إمكانية استخدام خشب الوقود وندرته النسبية، وفقا لحالة كل بلد.
- اعتماد تكنولوجيا الطاقة النظيفة والحديثة[٤] ذات الكفاءة العالية.

٤ - توفير فرص العمل اللائقة والمراعية للبيئة

يعد وجود قوة عاملة مستدامة ضرورياً لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، إلا أن المسائل المتعلقة بالقوة العاملة غالباً ما يتم تجاهلها على مستوى السياسات. وتحتاج القوة العاملة في قطاع الغابات إلى مهارات جديدة لمواجهة تحديات الاقتصاد المراعي للبيئة، بيد أنه لا يزال هناك الكثير لتحقيقه قبل أن تصبح جميع الوظائف في القطاع الحرجي ''وظائف لائقة ومراعية للبيئة''، التي تعرف بأنها وظائف تعزز الاقتصاد المراعي للبيئة وتوفر العمل المنتج للمرأة والرجل في ظروف تسودها الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية[٥]:

وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها:

- إجراء المراقبة الفعالة لتنفيذ قوانين وأنظمة العمل.
- تحسين الظروف الاجتماعية للعاملين في قطاع الغابات.
- تحسين السلامة والصحة المهنيتين، لا سيما للعاملين في مجال الغابات.

٥ - التصدي للأخطار التي تهدد الغابات

إن الغابات السليمة فقط هي التي توفر السلع والخدمات بصورة مستدامة وتستطيع أن تسهم في الاقتصاد المراعي للبيئة على المدى البعيد. إلا أن الغابات في المنطقة أصبحت

---

(٤) على وجه التحديد انخفاض انبعاثات الجسيمات الدقيقة.

(٥) وفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن ''العمل اللائق'' ينطوي على فرص عمل منتج ويدرّ دخلاً معقولاً ويوفِّر الأمن في موقع العمل والحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم؛ وآفاقاً أفضل للتنمية الشخصية، ويشجع على التكامل الاجتماعي، ويمنح الحرية لكي يعبِّر الناس عن شواغلهم وتنظيم صفوفهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، فضلاً عن إتاحة تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للجميع.

مهددة بتغير المناخ على نحو متزايد، بما في ذلك زيادة تواتر هبوب العواصف وشدتها، وحالات الجفاف، وما يتصل بذلك من حرائق الغابات والآفات والأمراض، والأنواع الغازية، فضلا عن التصرفات البشرية. بل يمكن أن تتحول بعض الغابات في المنطقة من كونها مصادر بالوعات للكربون إلى مصدر للكربون.

وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- إدماج تكييف الغابات مع تغير المناخ، وما تسهم به في التخفيف من آثار تغير المناخ، وإدارة التخطيط والبحث والممارسة الغابات.
- تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال حماية الغابات.

٦ - تحديد مبادئ الإدارة والتمسك بها

تعد الإدارة الرشيدة لقطاع الغابات شرطاً أساسياً من أجل تنميته على نحو مستدام وإسهامه في الاقتصاد المراعي للبيئة ككل. وتشير ''الإدارة'' إلى القواعد والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تعبّر من خلالها الجهات الفاعلة العامة والخاصة عن مصالحها، وتتخذ قراراتها، ويتم تنفيذها واستدامتها. والعوامل الرئيسية المساهمة في الإدارة الرشيدة في المجالات المكلفة بها منظمة الأغذية والزراعة هي:

- المشاركة – أن يتمكن الناس من المشاركة بحرية، وعلى نحو تام، وبحيوية وبشكل هادف، في تخطيط وتصميم ورصد وتقييم القرارات التي تؤثر عليهم؛
- المساءلة – أن يكون الموظفون الحكوميون موضع مساءلة في الهيئات التي يعملون فيها، وأمام الناس الذين يخدمونهم، بشأن الأعمال التي يقومون بها؛
- الشفافية – أن يكون أصحاب المناصب العامة منفتحين بقدر الإمكان بشأن جميع القرارات والإجراءات التي يتخذونها؛
- المساواة والإنصاف – أن تتوفر لجميع الفئات، لا سيما الأكثر ضعفا، فرص المساواة لتحسين رفاههم أو المحافظة عليه؛
- الكفاءة والفعالية – أن تؤدي العمليات والمؤسسات إلى نتائج تلبي احتياجات المجتمع، والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة لها؛
- سيادة القانون – أن تكون الحكومات ملزمة بالقوانين مثل المواطنين، وأن تتسق القوانين نفسها مع حقوق الإنسان الدولية.

وينبغي تطبيق هذه المبادئ في جميع أنحاء المنطقة.

يعد التمسك بهذه المبادئ أمراً جوهرياً من أجل تنمية القدرات المؤسسية اللازمة لتحسين الإدارة المستدامة للغابات. ومن شأن ذلك أن ييسر كذلك تحديث الأنظمة والقوانين المتعلقة بالغابات وتطبيق وإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، بما في ذلك إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها.

وتتضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- تحقيق لامركزية سلطة اتخاذ القرار ونقلها إلى الصعيد المحلي حسب الاقتضاء.
- تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان سانت بطرسبرغ بشأن إنفاذ قانون الغابات والإدارة في أوروبا وشمال آسيا والاتفاقية الإطارية لحماية جبال الكاربات وتنميتها المستدامة.
- وضع معايير لتقييم أداء الحكم.
- مكافحة قطع الأشجار بصورة غير مشروعة والتجارة المتصلة بها.
- تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الغابات في المنطقة.

٧ - تحديث المهارات

يجب أن تشمل الاحتياجات التدريبية والتعليمية وأن تيّسر نظرة شاملة للمهام المتعددة للغابات من أجل فهم وإدارة الأنشطة التقليدية والجديدة والتصدي للتحديات الناشئة، ولا سيما تلك المتعلقة بقطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة.

وفي حين أن العاملين المؤهلين في مجال الغابات في المنطقة يحصلون عموماً على تدريب جيد، ففي غالب الأحيان لا يتم تحديث هذه المهارات، في ضوء الاتجاهات الحديثة، بما في ذلك في القطاعات الأخرى. وفي غالب الأحيان يحصل عمال الغابات اليدويون في المنطقة على تدريب بدائي. ويعد حصول جميع العاملين في قطاع الغابات على التدريب، عنصراً أساسياً في نهج الإدارة الحرجية المستدامة وتحقيق الإمكانات الكاملة للغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة. وهناك حاجة أيضا إلى تحسين الروابط مع قطاعات أخرى في ميدان التعليم والتدريب. كما سيسهم التعلم المتواصل في عملية تحديث المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والإنتاج المراعي للبيئة.

وتتضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- إصلاح وتنفيذ التدريب الشامل والمتعدد المستويات وبرامج التعليم التي تعكس جميع قيم ووظائف الغابات على الصعيد الوطني.
- تعزيز وتحسين مستوى التدريب المهني في المنطقة.

٨ - الابتكار وبناء الشراكات

تستطيع المنتجات والخدمات المبتكرة إيجاد أسواق جديدة وتعزيز اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافا. وبغية تعزيز ودعم الابتكار في مجال الغابات والأنشطة القائمة على الغابات، يمكن تهيئة فرص جديدة من خلال توحيد الجهود مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك العاملين في مجال الطاقة المتجددة والمياه والأغذية والزراعة. كما ينبغي للشراكات أن تعالج المنتجات المعتمدة على البيولوجيا، والتكنولوجيات المراعية للبيئة وإعادة تدوير المنتجات، التي يمكن أن تيسر الابتكار، وإنشاء أسواق جديدة، فضلا عن القضايا المستمرة منذ فترة طويلة، مثل الافتقار إلى الهياكل الأساسية، ولا سيما الطرق في الغابات. ويجب تطوير الشراكات في قطاع الغابات وغيرها من أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- تيسير ودعم الشراكات الجديدة الشاملة لعدة قطاعات من خلال مبادرات في المجالات ذات الأولوية مثل الزراعة والطاقة المتصلة بالأخشاب والمياه؛
- تيسير نقل التكنولوجيات الابتكارية.

٩ - التعاون عبر الحدود

أكد منتدى لفيف وجود مسائل إقليمية مشتركة في قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، وأن البلدان والأطراف المعنية يمكن أن تستفيد من التعاون عبر الحدود، بين البلدان المجاورة. أو يتمكن بالفعل، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من وضع استراتيجيات مشتركة وتتبادل المعلومات والخبرات. وهناك العديد من الهياكل الإقليمية والدولية، بما فيها تلك التي تؤيد منتدى لفيف، متاحة لدعم هذا العمل.

وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- وضع مبادئ توجيهية إقليمية لقطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، استنادا إلى الخبرة المكتسبة ونتائج منتدى لفيف، مع مراعاة الظروف الوطنية المحددة.

١٠ - إثبات أهمية دور قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة

يستطيع قطاع الغابات وينبغي أن يضطلع بدور قيادي في الانتقال نحو الاقتصاد المراعي للبيئة. غير أن هذا القطاع نفسه لا يدرك تماماً بعد الإمكانات الكاملة، ولا يحظى بأولوية في معظم الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة، ويعزى ذلك جزئيا إلى ضعف العديد من المؤسسات، وتدعو الحاجة إلى إظهار دور قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة، بدءا بتفسير، على أساس الأدلة الموضوعية، القيم التي يسهم بها قطاع الغابات. وكذلك دور الغابات في المساهمة في إمدادات المياه النظيفة والغذاء والطاقة المتجددة والتخفيف من حدة الفقر، وغيرها من الأجزاء الأساسية للاقتصاد المراعي للبيئة.

وتشمل الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- الاضطلاع بدور ريادي في زيادة الوعي على جميع مستويات المجتمع للتحديات المحتملة وقطاع الغابات.
- المساهمة في تنفيذ خطة العمل من أجل قطاع الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة.